ثالثا: مذهب الشرح على المتون الفرنسي (مدرسة التزام النصوص)

نشأت هذه المدرسة في فرنسا، ومن اشهر رجالاتها اوبر ولوران، ومفادها ان النص القانوني مقدس ويجب الاعتماد عليه كلية دون الاستعانة بالرأي او العرف او الاجتهاد، فالنصوص التشريعية هي الأساس لأنها تناولت كل شيء وحوت حلول لكل المشاكل، ولا توجد قاعدة قانونية خارج تلك النصوص، فالتشريع هو المصدر الوحيد للقانون، ولا يعتبر العرف مصدراً للقانون الا بناء على اجازة المشرع.

ومذهب الشرح على المتون لم يكن نتاج رأي فقيه واحد وإنما كان ثمرة لآراء مجموعة من الفقهاء الفرنسيين الذين تعاقبوا خلال القرن التاسع عشر على فكرة تجميع أحكام القانون المدني الفرنسي في مجموعة واحدة أطلق عليها "تقنين نابليون"، من جهة أخرى أن فقهاء مذهب الشرح على المتون ليسوا هم الذين نادوا بهذا المذهب، اذ انه ليس سوى مجرد طريقة تفسير وشرح للقانون أستخلص منها الفقهاء في أوائل القرن العشرين المبادئ والأسس التي قام عليها هذا الأسلوب بالشرح والتفسير وساقوا منها مذهبا له مميزاته الخاصة وحددوا أسماء الفقهاء الذين ساروا على هذا الأسلوب، وأطلقوا عليه اسم مذهب أو نظرية الشرح على المتون نظرا لطريقة التي سار عليها هؤلاء الفقهاء في شرح تقنين نابليون متناً متناً وبنفس الترتيب الذي وردت به هذه النصوص في التقنين.

والأسس التي يقوم عليها مذهب الشرح على المتون هي:

١. تقديس النصوص التشريعية: لقد أحدثت تقنيات نابليون جوا من الإبهار والإعجاب دفعت برجال القانون إلى قصر مفهوم القانون على المدونات التي يتم الإعلان عنها رسمياً من طرف أجهزة الدولة، ويرجع ذلك إلى أن النظام القانوني السائد في فرنسا قبل صدور التقنين المدني الفرنسي (تقنين نابليون) يختلف من الشمال إلى الجنوب، وقد كان توحيد القانون أمل رجال الثورة الفرنسية، غير أن هذا الأمل لم يتحقق إلا في عهد نابليون، وقد جاء في هذا التقنين "إن القانون الوضعي مهما بلغ من التطور والدقة لا يمكنه ان يحل محل العقل الطبيعي"، مشيراً بذلك إلى محدودية التقنين وقصوره عن الاستيعاب الكامل للظواهر القانونية. ونظراً للمزايا الكبيرة التي حققها هذا التقنين بتوحيده لنظام القانوني في فرنسا فقد شعر رجال القانون بعاطفة قوية تدفعهم إلى احترام وتقديس هذا التقنين باعتباره المصدر الوحيد للقانون فهو بنظرهم قانون شامل كالكتاب المقدس قد أحاط بكل شيء مما جعلهم يتبعون في شرح هذا التقنين الطريقة التي تتبع في شرح الكتب المقدسة وهي شرح نصوصه نصاً بعد نص.

٢. اعتبار التشريع هو المصدر الوحيد للقانون: ذلك أن النصوص القانونية في منظور فقهاء مذهب الشرح على المتون تتضمن جميع الأحكام القانونية وتضع جميع الحلول لشتى الحالات وبذلك يعتبر التشريع هو المصدر الوحيد للقانون باعتباره المعبر عن إدارة المشرع.

النتائج التي ترتبت عن هذا المذهب هي:

أ–التزام القاضي بأحكام النصوص التشريعية إذ لا يجوز له الخروج عنها أو المسار بها نظراً لقدسيتها فمهمته تتمثل في الحكم بمقتضى القانون وليس الحكم على القانون.

ب– إذا عجز المشرع عن استخلاص قاعدة ما من النصوص التشريعية، فإن اللوم والعيب في المشرع ذلك لأن التشريع يحوي جميع القواعد والمبادئ اللازمة في جميع الحالات.

جـ– وجب الخضوع إلى نية وإرادة المشرع وقت وضع النصوص، عند تفسير وشرح النصوص التشريعية.

النقد الموجه لمدرسة الشرح على المتون يتمثل في:

١. أنه يعتمد على التشريع كمصدر وحيد للقانون، واهماله للعرف كمصدر أساسي في النظام القانوني.
٢. الاكتفاء بإرادة المشرع وقت وضع النصوص، مما يؤدي الى جمود القاعدة القانونية.
٣. تأييد الحكم الاستبدادي من خلال تقديس النصوص ومن ثم التقيد بها.
٤. ٤. ان فكرة الخطأ الناجم عن التفسير والذي يرجع على المفسر فكرة مبالغ فيها، فالمفسر بشر يمكنه الخطأ.